

## محتويات

### الصفحة

195	الفصل الثالث عشر الاقتصاد الفلسطيني
195	أداء الاقتصاد الفلسطيني عام 2001
195	السكان والعمالة والبطالة
196	النتائج المحلي الإجمالي
196	أداء القطاعات الاقتصادية
197	القطاع الزراعي
197	القطاع الصناعي
198	قطاع البناء والتشييد
198	قطاع الخدمات
199	قطاع التجارة الخارجية
199	التطورات المالية
200	الجهاز المصرفي
201	العون الخارجي
202	ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين (2001-1996)
203	تابع ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين (2001-1996)

## الفصل الثالث عشر الاقتصاد الفلسطيني

### أداء الاقتصاد الفلسطيني عام 2001

شهد الاقتصاد الفلسطيني عام 2001 دماراً شابه كامل شمل كافة القطاعات الاقتصادية بما فيها البنية الأساسية التي شيدت عبر عشرات السنين. كما دمرت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية التي شيدت خلال الفترة الانتقالية 1994 – 2000 بعد اتفاق أوسلو. وقد اتصف الدمار بالشمول ليطول كافة الأراضي الفلسطينية، والقطاعات، والأنشطة، والمباني، وتجريف الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة.

وقد أدى ذلك إلى تدني أداء الاقتصاد الفلسطيني بنسبة تزيد عن 55 في المائة مقارنة بالأعوام السابقة. وتراجع كافة مؤشرات أداء القطاعات الاقتصادية، وتفشي البطالة لتصل إلى معدلات تراوحت بين 80-85 في المائة، وتراكم الدين العام ليتخطى المليار ونصف المليار دولار. وقد قدرت بعض المصادر الدولية خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2001 بحوالي 7.5 مليار دولار.

وبالنظر لطبيعة الاقتصاد الفلسطيني وبحكم أنه اقتصاد ناشئ وتحكمه ظروف سياسية خاصة، كالاحتلال والحصار وما يفرضه من ضرورات للمقاومة، فإن هنالك عدد من العوامل تؤثر على أدائه بشكل مباشر صعوداً وهبوطاً. فقد تأثر أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2001 بمجريات الانتفاضة الفلسطينية وما واكبها من ممارسات إسرائيلية قمعية وتدميرية، حيث فرضت إسرائيل حصاراً شاملاً على الأراضي الفلسطينية وأحكمت إغلاقها وعزلها عن العالم فأغلقت الحدود والمنافذ المحلية والدولية. وقسمت الأراضي الفلسطينية إلى 115 جزءاً، ومنعت الانتقال بين المدن الفلسطينية بإقامة الحواجز المسلحة، وحفرت الطرق الرئيسية بعمق وعرض خمسة أمتار.

### السكان والعمالة والبطالة

بلغ إجمالي عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2001 حوالي 3.47 مليون نسمة. يوجد منهم في الضفة الغربية (2.1 مليون) أي حوالي 60 في المائة، وحوالي 1.4 مليون في قطاع غزة. ويبلغ معدل النمو السكاني السنوي في كليهما 4.5 في المائة. وبلغ حجم قوة العمل حوالي 950 ألف عامل يعمل منهم فقط 218 ألف، أي ما يعادل حوالي 23 في المائة من إجمالي قوة العمل، يعمل منهم في السلطة الوطنية الفلسطينية 132 ألف ويعكس ذلك الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في إيجاد فرص عمل نتيجة ظروف الحصار والإغلاق والصعوبات التي تواجهها السلطة الوطنية في سداد مرتبات العاملين نتيجة نقص مواردها المالية.

تصل نسبة العمالة في قطاع الزراعة 13.2 في المائة والصناعة 6 في المائة وقطاع البناء والتشييد 3.4 في المائة وقطاع الخدمات 13.8 في المائة.

## النتائج المحلي الإجمالي

انخفض الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني عام 2001 ليصل إلى 1466 مليون دولار مقارنة بنحو 4579 مليون دولار عام 2000، كما انخفض الناتج القومي الإجمالي ليصل 2127 دولار عام 2001 في حين بلغ نحو 5466 مليون دولار عام 2000. وبعد أن حقق الاقتصاد الفلسطيني معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة الانتقالية 1994-2000 بلغت في المتوسط حوالي 5.5 في المائة سنوياً، أدت الظروف والأوضاع التي تمت الإشارة إليها سابقاً إلى تدني معدلات أداء الاقتصاد الفلسطيني وتراجعته بأكثر من 60 في المائة عام 2001.

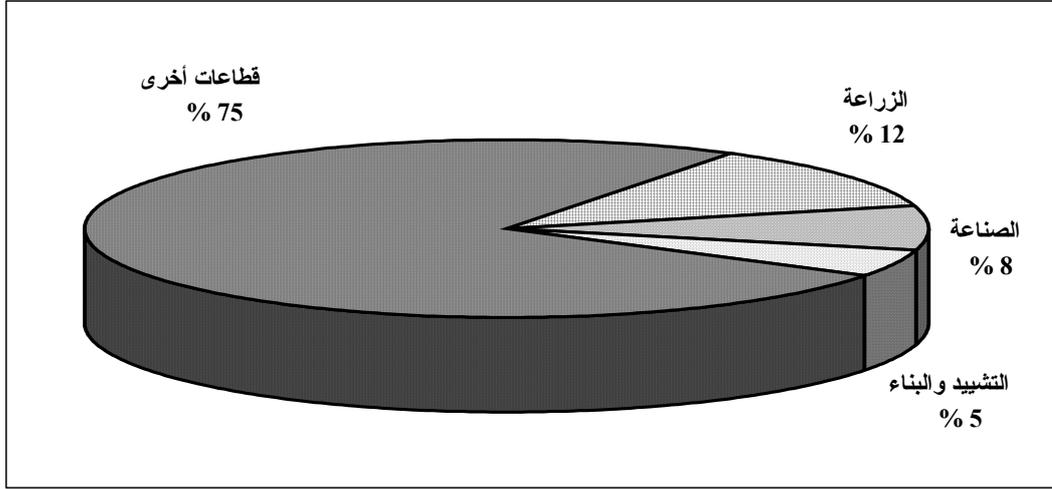
ونتيجة عن ذلك تدني متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 422 دولار فقط في عام 2001، مقارنة بنحو 1420 دولار عام 2000 ونحو 1606 عام 1999. كما تدنى أيضاً متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي من نحو 1695 دولار عام 2000 إلى 613 دولار عام 2001.

كما انخفضت معدلات الاستثمار بصورة واضحة، وانعدم الاستثمار العام لعدم توفر أية إمكانيات لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أدت عوامل عدم الاستقرار وانعدام الأمن في الأراضي الفلسطينية إلى تقلص الاستثمار الخاص، حيث لم يتعد 120 مليون دولار عام 2001 مقارنة بنحو 1258 مليون عام 2000. كما انخفضت معدلات الاستهلاك العام والخاص، حيث انخفض الاستهلاك العام إلى 900 مليون دولار بعد أن بلغ نحو 1094 مليون دولار عام 2000، كما انخفض الاستهلاك الخاص إلى نحو 1200 مليون دولار عام 2001، مقارنة بنحو 4727 مليون دولار عام 2000، ويعكس كل ذلك سوء الأحوال الاقتصادية بالأراضي الفلسطينية، ووصول الاقتصاد الفلسطيني إلى مرحلة أقرب إلى التوقف التام خلال عام 2001.

## أداء القطاعات الاقتصادية

تشير تقديرات المؤشرات الأساسية، إلى تدني معدلات الأداء في مختلف القطاعات خلال عام 2001، وتدني مساهماتها جميعاً في توليد الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي نحو 12 في المائة وقطاع الصناعة نحو 8 في المائة وقطاع البناء والتشييد نحو 5 في المائة. وقد برزت مساهمة الجمعيات الأهلية والمعتمدة بشكل أساسي على المعونات الخارجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 لتصل مساهمتها مع قطاعات الخدمات الأخرى إلى 75 في المائة، كما يتضح من الشكل (1).

الشكل (1): مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني 2001



## القطاع الزراعي

زادت مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي عام 2001 إلى نحو 12 في المائة مقارنة بنحو 6 في المائة عام 2000، وتعود هذه الزيادة إلى الانخفاض الكبير نسبياً لمساهمة القطاعات الأخرى. حيث توقف البناء والتشييد، ودُمر أكثر من 75 في المائة من المصانع والمعامل والورش الصناعية، وتوقفت السياحة، وانخفضت التجارة بمعدلات غير مسبوقة.

وبالرغم من زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها كقيمة مضافة لم تتعد 176 مليون دولار عام 2001 مقارنة بنحو 275 مليون دولار عام 2000. وتعود أسباب هذا التدهور إلى تجريف أكثر من 220 ألف دونم من المزارع، واقتلاع أكثر من نصف مليون شجرة مثمرة من الحمضيات والنخيل والزيتون، وتجزئة الأراضي الفلسطينية وعزلها وتلف منتجاتها، ومنع دخول مدخلات الإنتاج الزراعي من بذور وأسمدة، ومبيدات وآلات زراعية، وتدمير أبار المياه واستنزافها عن طريق استهلاك المستعمرات، كما تعمدت إسرائيل إلى إتلاف الثروة الحيوانية وحرمانها من الأمصال والأعلاف ومنع الصيادين الفلسطينيين من الصيد في المياه الدولية.

## القطاع الصناعي

تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي عام 2001 إلى 8 في المائة مقابل 18 في المائة عام 2000. وانخفضت قيمة مساهمة القطاع الصناعي من نحو 824 مليون دولار عام 2000 إلى نحو 117 مليون دولار عام 2001، وانخفض أيضاً عدد العمال الذي يشتغلون في هذا القطاع من نحو 82 ألف عام 2000 إلى

نحو 17 ألف عامل عام 2001. وتعود أسباب هذا التراجع إلى تعرض معظم المصانع والمعامل والورش الفلسطينية (75 في المائة) إلى التوقف الكامل إما نتيجة التدمير المباشر لها أو نتيجة حرمانها من مدخلات الإنتاج الضرورية وقطع الغيار اللازمة .

## قطاع البناء والتشييد

تراجع نصيب مساهمة قطاع البناء والتشييد في توليد الناتج المحلي عام 2001 بعد أن كان رائداً نتيجة حركة إعادة البناء والأعمار خلال الفترة الانتقالية ، وأسهم في المتوسط بنسبة 25 في المائة في توليد الناتج المحلي خلال الأعوام 1994-2000 وبقيمة بلغت 49 مليون دولار في المتوسط سنوياً، إنخفضت مساهمته إلى 5 في المائة فقط في عام 2001 وبقيمة بلغت نحو 7 مليون دولار. كما انخفض عدد العاملين في القطاع من 100 ألف في المتوسط سنوياً إلى نحو 7.2 ألف عام 2001. وترجع أسباب هذا التراجع إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع خوفاً من الهدم والتدمير الإسرائيلي وتراجع الطلب على المساكن ، وإغلاق المنشآت السياحية .

## قطاع الخدمات

تميز الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام الماضية وحتى عام 2000 بتغلب المجال الخدمي في توليد الناتج المحلي، حيث بلغت مساهمته في المتوسط خلال تلك الفترة نحو 50 في المائة، إلا أنه انخفضت مساهمته إلى حوالي 15 في المائة فقط خلال عام 2001. وانخفض عدد العاملين في هذا القطاع من نحو 349 ألف عامل عام 2000 إلى نحو 158 ألف عامل عام 2001. وباستثناء عدد العاملين في القطاع العام والبالغ عددهم 147 ألف عامل سنوياً، يتضح مدى الانخفاض الكبير في عام 2001 حيث بلغ نحو 11 ألف عامل فقط.

وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى التدهور الشديد الذي شهده قطاع السياحة وبالتالي الخدمات الأخرى المرتبطة به من فنادق ومطاعم . فقد حالت الأوضاع الأمنية دون تدفق السياحة إلى الأراضي الفلسطينية وأغلقت أكثر من 90 في المائة من المطاعم والفنادق والمزارات السياحية وتراجع الاستثمار في المنشآت السياحية .

كما تدهورت خدمات التعليم والصحة، فتوقفت الدراسة في العديد من المدارس والجامعات نتيجة الحصار والاعلاق وفرض حظر التجوال، وتم تدمير عدد من المؤسسات التعليمية والصحية. وقد كشفت الجمعيات الطبية العالمية العاملة في الأراضي الفلسطينية عن الصعوبات التي تواجهها في ممارسة دورها الإنساني.

أما قطاع النقل والاتصالات فقد شهد تدميراً كبيراً للعديد من الطرق الرئيسية وذلك بالحفر والتجريف، وأغلقت تلك الطرق، إضافة إلى القيود التي فرضتها إسرائيل على التنقل بين المدن الفلسطينية وبينها وبين إسرائيل.

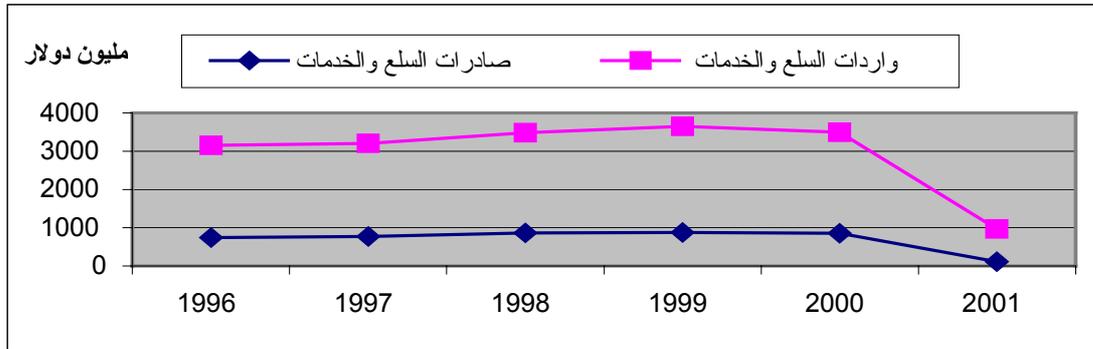
## قطاع التجارة الخارجية

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل مطلق في تجارته الخارجية على إسرائيل ويتراوح هذا الاعتماد بما نسبته 92 إلى 97 في المائة من الصادرات والواردات الفلسطينية، أما النسبة المتبقية والتي تذهب إلى مصر والأردن وأوروبا فتواجه قيودا صارمة وتتم تحت مراقبة وموافقة إسرائيل.

وبعد أحكام الإغلاق والحصار الشامل الإسرائيلي تراجعت كافة فعاليات التجارة الدولية الفلسطينية سواء مع إسرائيل، أو مع العالم – فتراجعت الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات من 857 مليون دولار عام 2000 إلى نحو 110 مليون دولار فقط عام 2001، كما تراجعت الواردات من نحو 3494 إلى نحو 970 مليون دولار خلال الفترة نفسها. وبلغ العجز في الميزان التجاري نحو 860 مليون دولار عام 2001 .

كما انخفضت حصة الصادرات الفلسطينية لتشكّل نحو 75 في المائة فقط من الناتج المحلي عام 2001 بعد أن بلغت نحو 18.7 في المائة عام 2000، كما بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي نحو 67 ونحو 76 في المائة عامي 2001 و 2000 على التوالي.

الشكل (2): إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات للأراضي الفلسطينية (1996-2001)



## التطورات المالية

تشير التقديرات الأولية إلى تراجع النفقات العامة خلال عام 2001 إلى نحو 990 مليون دولار بعد أن بلغت نحو 1364 مليون دولار عام 2000 . وفي الواقع فقد واجهت السلطة الوطنية صعوبات بالغة خلال عام 2001 في تدبير الموارد الضرورية اللازمة بعد أن انقطعت الموارد التقليدية وأوقفت إسرائيل تحويل مستحقات السلطة الوطنية من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة والتي تمثل أكثر من 50 في المائة من مواردها ، إضافة إلى تضائل حصة

الضرائب المحلية نتيجة توقف النشاط الاقتصادي . وفي الوقت ذاته، تضاعفت مسؤوليات السلطة تجاه توفير مختلف الخدمات والوفاء بالتزاماتها تجاه النفقات الجارية وسداد مرتبات العاملين. وقد ساهم العون العربي إلى حد كبير في تذليل بعض الصعوبات التي واجهتها السلطة الوطنية. فقدمت الحكومات العربية دعماً في شكل منح وقروض من خلال صندوق الأقصى والقدس الشريف، وتراوحت المنح الحكومية ما بين 50 و 60 مليون دولار شهرياً .

لم تتعد إيرادات السلطة الوطنية خلال عام 2001 مبلغ 170 مليون دولار ويشكل ذلك 17.2 في المائة فقط من إجمالي النفقات، في حين بلغت إيراداتها خلال عام 2000 حوالي 964 مليون دولار، وقد خصصت كافة الإيرادات عام 2001 لتغطية النفقات الجارية. ولم يتم صرف أي منها على الاستثمار، في حين بلغت نسبة النفقات الاستثمارية في موازنة السلطة عام 2000 حوالي 31.1 في المائة. تضاعف العجز في موازنة السلطة وبلغ نحو 820 مليون دولار عام 2001 مقارنة بنحو 400 مليون دولار عام 2000. وتمت تغطية هذا العجز من العون والاقتراض الخارجي حيث قدرت الديون المتركمة على السلطة عام 2001 بنحو 1570 مليون دولار.

## الجهاز المصرفي

لم يسهم الجهاز المصرفي بما يشتمل عليه من 15 مصرفاً و 85 فرعاً لها، بفعالية خلال عام 2001 نتيجة تراجع الانتاج الفلسطيني بشكل عام وبالتالي توقف المدخرات وتراجع التحويلات. وأدت ظروف عدم الاستقرار وانعدام الفرص الاستثمارية ونقص حجم الودائع إلى تراجع عمل المصارف وصعوبة القيام بدورها في المجال الاقتصادي والتنموي . وأدى ذلك إلى قيام معظم المصارف بتحويل أرصدها إلى الخارج في ضوء تراجع حركة النشاط في الاقتصاد الفلسطيني.

وعموماً، تراجعت الموجودات الأجنبية المجمعة للبنوك بنحو 48 في المائة، فبعد أن بلغت 2.3 مليار دولار عام 2000 أصبحت 1.2 مليار دولار فقط عام 2001 . وأودعت أغلب الموجودات وبما يفوق 80 في المائة منها في الخارج بحثاً عن الضمانات والأمان والعائد المجزي . وصاحب هذه المؤشرات تقلص في التسهيلات الائتمانية والتمويل الاستثماري والقروض رغم زيادة الطلب والحاجة إلى القروض قصيرة الأجل . ولم يتجاوز إجمالي القروض التي قدمتها البنوك للقطاع الخاص نحو 190 مليون دولار عام 2001 في حين بلغت 490 مليون دولار عام 2000 وبلغت نحو 894 مليون دولار عام 1999.

زاد من حدة تراجع فعاليات الجهاز المصرفي انخفاض قيمة الشيكال الإسرائيلي خلال عام 2001 بنسبة 30 في المائة وذلك على فترات متعددة خلال العام . وقد خلف ذلك آثاراً سلبية على الاقتصاد الفلسطيني خاصة وأن الشيكال يستحوذ على ما يقارب 70 في المائة من حجم التعاملات في السوق الفلسطيني، ولم تتمكن سلطة النقد الفلسطينية من الحد من هذا الأثر. كما وأن عدم تحويل مستحقات السلطة الوطنية من الرسوم الجمركية وضرائب المقاصة وضريبة القيمة

المضافة مع عدم تحويل مستحقات السلطة الوطنية لدى البنك المركزي الإسرائيلي إلى عملات دولية قابلة للتحويل عرض أرصدة السلطة إلى التآكل واستمرارية خفض قيمها الحقيقية عند دفعها بالشيكال .

## العون الخارجي

أدى مناخ الانتفاضة والممارسات الإسرائيلية التدميرية واللا إنسانية تجاه الشعب الفلسطيني ومؤسساته، إلى زيادة الحاجة الفلسطينية إلى الدعم والعون الخارجي لمواجهة متطلبات المعيشة اليومية للشعب الفلسطيني والحفاظ على مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من تدفق العون الخارجي سواء من مؤسسات المجتمع المدني الدولية والحكومات العربية والأجنبية، إلا أن هذا الدعم يقل كثيرا عن الاحتياجات الفعلية خاصة فيما يتعلق بإعادة بناء ما دمره العدو الإسرائيلي .

فلقد قدمت الدول العربية من خلال صندوقي الأقصى والقدس الشريف دعما للسلطة الوطنية، وعمل الصندوقان في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية وقدموا دعما مباشرا لموازنة السلطة خلال عام 2001 بلغ حوالي 159 مليون دولار إضافة لمساهمتهما في دعم أسر الشهداء وتعليم أبنائهم، كما عملا على إعادة ترميم المستشفيات وإعادة تأهيلها وتزويدها بالمعدات والأدوية، وإعادة ترميم المنازل والمدارس وتقديم قروض للفلسطينيين لإقامة منشآت صغيرة لمواجهة مشكلة البطالة. ويقدر الدعم الذي قدمه الصندوقان في هذه المجالات خلال عام 2001 بحوالي 350 مليون دولار.

كما تدفق العون العربي بواسطة الجمعيات الأهلية في شكل عيني ونقدي إلى الجمعيات الأهلية الفلسطينية وإلى السلطة الوطنية ويصعب حصر وتقدير حجم هذا العون . وقد ساهم هذا العون في لعب الجمعيات الأهلية الفلسطينية دورا اقتصاديا بارزا ساعد السلطة الوطنية ومؤسساتها في المجالين الاجتماعي والخدمي .

كما يقدر الدعم الأجنبي عام 2001 بنحو 370 مليون دولار مقارنة بنحو 137 مليون دولار عام 2000 بالإضافة إلى التبرعات والهبات العينية من المنظمات الأهلية والإنسانية. ويقل حجم العون الخارجي المقدم كثيرا عن الاحتياجات الفعلية للاقتصاد الفلسطيني. إذ تشير بعض التقارير الدورية الصادرة عن جهات دولية إلى حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى دعم يتراوح بين 7-8 مليار دولار لإعادة إعمار وتنشيط الاقتصاد الفلسطيني، وإرساء البنية الأساسية وإيجاد فرص عمل للفلسطينيين .

ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين  
(2001-1996)

(مليون دولار أمريكي)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	البيانات
3,470.0	3,225.0	3,085.0	2,959.0	2,890.0	2,554.0	السكان (بالآف)
950.0	746.3	701.4	649.3	609.6	602.1	القوة العاملة (بالآف)
218.0	641.1	612.4	555.8	485.9	458.8	عدد العاملين (بالآف)
77.0	14.1	12.7	14.4	20.0	24.0	معدل البطالة (%)
7.0	96.2	139.0	120.6	82.6	64.7	العمالة في إسرائيل (بالآف)
211.0	544.9	473.4	435.2	403.3	394.1	العمالة في الاقتصاد الفلسطيني (بالآف)
						توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات %
13.2	13.0	13.0	12.0	13.0	14.0	الزراعة
6.0	15.0	16.0	16.0	16.0	17.0	الصناعة
3.4	22.0	22.0	22.0	18.0	17.0	التشييد والبناء
13.8	50.0	49.0	50.0	53.0	52.0	الخدمات والفروع الأخرى
1,466.0	4,579.0	4,954.0	4,464.0	4,182.0	3,879.0	إجمالي الناتج المحلي
2,127.0	5,466.0	6,125.0	5,617.0	4,914.0	4,546.0	إجمالي الناتج القومي
422.0	1,420.0	1,606.0	1,509.0	1,473.0	1,519.0	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)
150.0	1,382.2	1,509.5	1,454.6	1,379.7	1,373.9	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار)
169.0	1,650.1	1,866.3	1,830.3	1,621.4	1,610.4	نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي (بالدولار)
						مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي %
12.0	6.0	6.0	9.0	8.0	9.0	الزراعة
8.0	18.0	18.0	19.0	19.0	20.0	الصناعة
5.0	12.0	12.0	12.0	10.0	10.0	التشييد والبناء
75.0	64.0	64.0	60.0	63.0	61.0	الخدمات والفروع الأخرى
900.0	1,094.0	1,273.0	1,208.0	1,152.0	780.2	الاستهلاك العام
1,200.0	4,727.0	4,647.0	4,227.0	4,148.0	4,231.0	الاستهلاك الخاص
2,100.0	5,821.3	5,920.0	5,435.0	5,300.0	5,011.0	مجموع الإستهلاك
143.0	127.1	119.5	121.8	126.7	129.2	نسبة الإستهلاك لإجمالي الناتج المحلي %
	239.5	281.9	275.0	229.6	213.0	الإستثمار العام
120.0	1,257.9	1,480.1	1,444.0	1,205.4	1,118.0	الإستثمار الخاص
120.0	1,496.9	1,762.0	1,719.0	1,435.0	1,331.0	مجموع الإستثمار
8.0	32.7	35.6	38.5	34.3	34.3	نسبة الإستثمار لإجمالي الناتج المحلي %

تابع ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين  
(2001-1996)

(مليون دولار أمريكي)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	البيان
22.0	2.8	5.5	5.5	7.6	7.9	معدلا التضخم %
110.0	857.0	880.0	863.0	774.0	745.0	صادرات السلع والخدمات
970.0	3,494.0	3,648.0	3,486.0	3,210.0	3,150.0	واردات السلع والخدمات
860.0-	2,637.0-	2,768.0-	2,623.0-	2,436.0-	2,405.0-	عجز الميزان التجاري (-)
7.0	18.7	17.8	19.3	18.5	19.2	نسبة الصادرات للنتائج المحلي
67.0	76.3	73.6	78.1	76.8	81.2	نسبة الواردات للنتائج المحلي
990.0	1,364.0	1,194.4	1,193.5	1,113.1	927.9	الموازنة العامة - إجمالي النفقات
	424.0	267.0	374.7	323.2	218.3	النفقات الرأسمالية
	31.1	22.4	31.4	29.0	23.5	النفقات الرأسمالية للموازنة %
990.0	940.0	927.0	818.8	789.9	709.6	النفقات الجارية
100.0	68.9	77.6	68.6	71.0	76.5	النفقات الجارية للموازنة %
						توزيع النفقات الجارية للموازنة %
90.0	41.2	46.4	40.8	42.7	43.2	رواتب حكومية %
4.0	14.3	14.1	13.9	14.3	12.3	نفقات تحويلية %
6.0	13.4	17.1	13.9	14.0	21.0	نفقات تشغيلية %
	1,364.0	1,136.2	1,083.8	953.6	927.9	مجموع الإيرادات العامة
170.0	963.9	901.1	753.7	647.2	684.2	الإيرادات الجارية
	847.8	782.0	616.0	502.0	592.4	إيرادات ضريبية
	116.1	119.1	137.7	145.2	91.8	إيرادات غير ضريبية
				36.3		منح لدعم الموازنة
	400.0	58.1	109.7	269.7	243.7	الدعم والمعونات الأجنبية
820.0	400.0	58.2-	109.7-	159.5-	0.0	عجز الموازنة (-)
1,570.0	870.0	607.0	500.0	349.0	232.0	الدين العام
	4,594.0	3,857.0	3,337.0	2,908.0	2,200.0	إجمالي الموجودات
12.0	2,316.0	2,145.0	1,775.0	1,640.0	1,393.0	الموجودات الأجنبية
	3,470.0	2,832.0	2,391.0	2,067.0	1,708.0	ودائع العملاء المقيمين
	1,328.0	992.0	822.0	613.0	424.0	التسهيلات الائتمانية منها :
190.0	490.0	894.0	736.0	550.0	420.0	للقطاع الخاص

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.